

القوى العاملة فى دول المغرب العربي  
دراسة ديموجرافية

بحث مقدم إلى

مؤتمر التنمية المستدامة فى العالم الإسلامى فى مواجهة العولمة  
(رابطة الجامعات الإسلامية)

٢٩ . ٣١ مارس ٢٠٠٨

دكتور

عبد العظيم أحمد عبد العظيم

قسم الجغرافيا .. كلية الآداب بدمنهور

جامعة الإسكندرية

تعنى هذه الدراسة بموضوع خصائص القوى العاملة لسكان دول المغرب العربي الخمسة (ليبيا- الجزائر . تونس . المغرب . موريتانيا) والتي اتفقت فيما بينها في فبراير عام ١٩٨٩ في مدينة مراكش على قيام "اتحاد المغرب العربي"، والذي يشمل خمستها.

وتعد دراسة القوى العاملة والأنشطة التي تمارسها هذه الدول الخمس من أهم المظاهر السكانية التي تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات الاقتصادية؛ إذ برز ذلك التغير في تركيب القوى العاملة وأنشطتها بشكل واضح، خاصة بعد تغير ميزان التبادل التجاري لصالح الاتحاد الأوروبي (عبد العظيم أحمد عبد العظيم، ٢٠٠٣: ٢١).

وتعرّف الأمم المتحدة القوى العاملة Labour Force بالسكان ذوي النشاط الاقتصادي، وهو ما يشمل السكان الذين يسهمون بمجهودهم الجسماني أو العقلي في عمل يتصل بإنتاج السلع والخدمات سواء كانوا يعملون بأجر أو بدون أجر؛ لحسابهم الخاص أو كانوا أصحاب أعمال (٨٨: UN ١٩٦٢).

ونظرا لارتفاع معدلات البطالة في دول اتحاد المغرب العربي فقد أصبحت معالجة المشكلة فعلية أمرا لا مناص منه لتحقيق النمو المتناسق لدول الإقليم؛ وبخاصة مع عدم ملاءمة التدابير والبرامج المتخذة حاليا للنهوض بالعمالة.

### أهداف الدراسة:

يعد الاهتمام بقضايا القوى العاملة والأنشطة الاقتصادية في دول اتحاد المغرب العربي أمراً تنموياً تهدف إليه خطط التنمية نظرا لدورها في الاستفادة منها حسب إمكانيات وموارد كل منطقة، بالإضافة إلى وضع الحلول التي تكفل إزالة الصعوبات والمعوقات التي تقف أمام الاستفادة من هذه القوى البشرية ومشاركتها في التنمية.

لذا تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- تحليل خصائص القوى العاملة والتركيب المهني للسكان في دول اتحاد المغرب العربي وعلاقتها بالأنشطة الاقتصادية في دول الاتحاد.

. تقدير حجم "القطاع غير الرسمي" ومدى مساهمته في الدخل القومي وحل مشكلة البطالة.

. تقديم رؤية تنموية تساعد في التعرف على التغيرات التي حدثت في ميزان القوى العاملة بدول المغرب العربي، مما يتيح التركيز على معالجة القضايا التي تواجه المنطقة فيما يخص القوى العاملة ووضع الاستراتيجيات التي تساعد على إعادة ميزان القوى العاملة.

. معرفة التغير الذي طرأ على تركيبة القوى العاملة والأنشطة الاقتصادية، وحجم الفئات خارج قوة العمل، والأنشطة الاقتصادية الأكثر جذباً للسكان .

### الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي اهتمت بموضوع القوى العاملة في المنطقة العربية:

- دراسة جلال عبد الله معوض (١٩٨٦)، والتي ركز فيها على شريحة (العمالة الآسيوية في أقطار الخليج العربي)<sup>١</sup>؛ فعرض خصائصها ودورها في التنمية الخليجية.
- دراسة محمد عباس ابراهيم (١٩٨٩) عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية الحضرية في مجتمعات الخليج العربية<sup>٢</sup>، والتي أظهر فيها العلاقة بين كل من العمالة والتنمية وأثار كل منهما على المجتمعات الخليجية.
- . دراسة الخريف (٢٠٠٠) عن القوى العاملة في المملكة العربية السعودية<sup>٣</sup>، والتي أوضح فيها توزيع القوى العاملة وأبعادها المكانية وسماتها الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية، ونسبة العمالة الوطنية فيها، وأثر كل ذلك على التنمية، وقد اهتمت الدراسة بمعدلات نمو القوى العاملة في الفترة ما بين ١٩٧٤م و١٩٩٢م، كما أبرزت معدلات "البطالة" والتركيب النوعي والعمرى إضافة إلى التباين الجغرافي بين مناطق المملكة.

---

<sup>١</sup> . جلال عبد الله معوض، العمالة الآسيوية في أقطار الخليج العربي، دورية: التعاون (السعودية) ع٤، أكتوبر ١٩٨٦. - ص. ٩٥ - ١٠٨.

<sup>٢</sup> . محمد عباس ابراهيم، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية الحضرية في مجتمعات الخليج العربية، دورية: التعاون (السعودية) ع١٤، يونيو ١٩٨٩، ص ص ٩ - ٤٩.

<sup>٣</sup> . رشود محمد الخريف، القوى العاملة في المملكة العربية السعودية أبعادها المكانية وسماتها الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية، دورية: بحوث جغرافية، الجمعية الجغرافية السعودية، العدد (٤١)، ٢٠٠٠م

- دراسة النغمشي (٢٠٠٠) عن القوى العاملة في موانئ شرق المملكة العربية السعودية<sup>٤</sup>، والتي تطرق فيها لبحث أنواع العمالة وجنسياتها وتركيبها العمري، واستيطانها، ومدة إقامتها في المملكة، وأماكن تلك الإقامة.

- دراسة هشام محمد ملياني (٢٠٠٠) عن العوامل المحددة للعمالة الصحية غير السعودية في وزارة الصحة<sup>٥</sup>، والتي جاءت مفصلة عن العمالة في القطاع الصحي بالمملكة السعودية، وذلك بتوزيعها القطري والإقليمي، ودور عامل الكفاءة والعلاقات الخارجية وتباين الأجور وغيرها.

وقد نحى كل من ابراهيم سعد الدين، ومحمود عبد الفضيل ذات المنحى، فقد أوضحا في دراستيهما (انتقال العمالة العربية)<sup>٦</sup> المشاكل والآثار والسياسات الناجمة عن تلك الظاهرة، سواء في الدول المستقبلية أو المرسله للعمالة.

ومن الدراسات الحديثة في مجال العمالة دراسة (القطاع غير الرسمي)، وثمة دراسات ثلاث استفاد منها الباحث أيما إفادة، وهي: دراسة علاء الدين عزت شلبي (جغرافية العمالة غير الرسمية في الإسكندرية)<sup>٧</sup>، ودراسة أميرة مشهور وعالية المهدي

---

<sup>٤</sup> . عبد الله بن محمد النغمشي، القوى العاملة في موانئ شرق المملكة العربية السعودية: مشكلات وتطلعات، دورية: العقيق، الرياض، مج ١٥، ٢٩٤، ٣٠ (محرم / ربيع الاول ١٤٢١، ابريل / يونيو ٢٠٠٠). ص ٢٤٧ - ٢٦٢.

<sup>٥</sup> . هشام محمد ملياني، العوامل المحددة للعمالة الصحية غير السعودية في وزارة الصحة، دورية: الادارة العامة، فصلية، محكمة. مجلد ٤٠، الرياض (ربيع الآخر ١٤٢١، يوليه ٢٠٠٠) ص ٣٧٩ - ٤٠٨.

<sup>٦</sup> . ابراهيم سعد الدين، ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية: المشاكل - الآثار - السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.

<sup>٧</sup> - علاء الدين حسين عزت شلبي، جغرافية العمالة غير الرسمية في الإسكندرية، مجلة الانسانيات ، كلية الآداب - جامعة الاسكندرية ، فرع دمهور ، العدد ٢٥، ٢٠٠٥

(القطاع غير الرسمي في شياخة معروف)<sup>٨</sup>، ودراسة عبد العظيم أحمد عبد العظيم (المرأة العاملة في الأطراف الريفية شرق الإسكندرية)<sup>٩</sup>.

### مصادر البيانات:

تعتمد هذه الدراسة بالقدر الأكبر على البيانات الواردة في النشرات السنوية للأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، وجداول التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وستطبق هذه الدراسة أسلوباً إحصائياً كميًا يعتمد على عدة متغيرات للوصول إلى تحليل وتصنيف خصائص القوى العاملة وعلاقتها بالأنشطة الاقتصادية، وهذا بطبيعة الحال سوف يقدم مفهوماً واضحاً للتغيرات التي حصلت في ميزان القوى العاملة، مما يساعد على وضع استراتيجيات تنموية للإقليم تسهم في تنمية الأنشطة الأساسية للمنطقة.

### محتويات الدراسة:

تشتمل الدراسة على خمسة مباحث يتناول أولها "خصائص السكان" من حيث النمو والتركيب العمري والنوعي والتوسع الحضري والآفاق المستقبلية السكانية، بينما يعرض المبحث الثاني لنمو وبنية القوى العاملة حسب التركيب العمري والنوعي، وتحليل الهياكل الاقتصادية، وقطاعات النشاط، والحالة التعليمية والمهنة. أما المبحث الثالث فيُفصّل الحديث عن "البطالة ونقص فرص العمل"، وذلك بدراسة: العوامل المؤثرة في ارتفاع معدلات البطالة، وحجم البطالة، ومعدلاتها حسب النوع والسن، ومعدلاتها بين الحضر والريف، وخصائص العاطلين. أما المبحث الرابع فيتناول الحديث عن "العمالة غير الرسمية" وذلك بتحديد القطاع غير الرسمي، وديناميته، وأنظمته. وأما المبحث الخامس وعنوانه "الآفاق المستقبلية للعمالة" فهو بمثابة خاتمة الدراسة؛ إذ يعرض لإسقاطات عدد السكان والعاملين والعاطلين، ومنسوبي القطاع غير الرسمي.

---

<sup>٨</sup> . أميرة مشهور وعالية المهدي، القطاع غير الرسمي في شياخة معروف . دراسة استطلاعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة . القاهرة، ١٩٩٤ .  
<sup>٩</sup> . عبد العظيم أحمد عبد العظيم: المرأة العاملة في الأطراف الريفية شرق الإسكندرية دراسة جغرافية تطبيقية علي سوق خورشيد المؤتمر الرابع لتنمية الريف المصري . كلية الهندسة . شبين الكوم . مركز تنمية الريف . سبتمبر ٢٠٠٣ .

## المبحث الأول . خصائص السكان

فُدر عدد سكان دول المغرب العربي بحوالي ٨٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٦، بمعدلات زيادة سنوية تتجاوز ٢% بما سيؤدي إلى ضغوط متزايدة على سوق العمل المستقبلية.

### أ. نمو السكان:

يمكن تقسيم دول اتحاد المغرب العربي إلى مجموعتين حسب معدلات نمو السكان، أولاهما تلك التي تقل فيها معدلات الزيادة السكانية السنوية عن ٢,٥%، وتمثلها كل من المغرب وتونس فقط، والمجموعة الثانية تزيد فيها معدلات الزيادة السنوية عن ٢,٥%، وتضم ليبيا وموريتانيا والجزائر، ففي ليبيا ظلت معدلات النمو السكاني مرتفعة جدا إلى حدود النصف الأول من الثمانينيات مسجلة متوسط نمو سنوي بلغ حوالي ٤,٥% ما بين إحصائي ١٩٧٣ و ١٩٨٤ (الهادي مصطفى بولقمة، ١٩٩٥: ١١٨)، ومنذ ذلك الوقت شهدت نسبة النمو انخفاضا كبيرا لكنها تظل مع ذلك مرتفعة (جدول ١).

(جدول ١) المساحة وعدد السكان بدول الاتحاد المغربي عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٦

الدولة	المساحة (ألف كم <sup>٢</sup> )	عدد السكان (مليون نسمة)		معدل الزيادة السكانية السنوية %
		١٩٩٧	٢٠٠٦	
الجزائر	٢٣٨٢,١	٢٩,٤	٣٥,٢	٢,٨
ليبيا	١٧٥٩,٥	٥,٢	٦,٣	٣,٥
المغرب	٤٤٦,٥	٢٦,٩	٣٠,٢	٢,٠
تونس	١٥٥,٣	٩,٢	١٠,٤	٢,٢
موريتانيا	١٠٣٠,٧	٢,٥	٤,٨	٢,٧
المجموع	٥٧٧٤,١	٧٣,٢	٨٦,٩	٢,٦

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات (UNDP ٢٠٠٦ :١١٨)

وتشكل دراسة المواليد والوفيات والهجرة أهمية كبرى بالنسبة لتوقع التوجهات السكانية المستقبلية ولتقييم آثارها على تطور ودينامية السكان. ويبين تحليل بيانات السكان الاتجاه نحو الانخفاض لمعدلات النمو بدول المغرب العربي بفعل تنظيم الأسرة الذي يعتمد على انتشار ثقافة تحديد النسل وتنظيم الأسرة بتباعد المواليد.

ووفقاً لما هو مبين في (الجدول ٢) فإن انخفاض الخصوبة في دول المغرب العربي كان بطيئاً خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ثم شهد تسارعاً خلال التسعينيات، وبدايات القرن الحادي والعشرين، وهو ما يُعزى أساساً إلى تحسن ظروف المعيشة (الأمم المتحدة، ٢٠٠٤: ١١٨)، والنهوض بالتعليم الذي أفضى إلى تراجع سن الزواج، وتزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

(جدول ٢) تطور معدلات الخصوبة في دول المغرب العربي (٢٠٠٥.١٩٨٠)

(مولود/امرأة)

الدولة	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٧	٢٠٠٥
الجزائر	٦,٧	٣,٧	٣,٨	٣,١
ليبيا	٦,٨	٤,٦	٣,٨	٣,٢
المغرب	٥,٤	٣,٥	٣,١	٢,٨
تونس	٥,٢	٣,٠	٢,٦	٢,٢
موريتانيا	٦,٣	٥,٤	٥,٥	٤,٨

المصدر: (الأمم المتحدة، ٢٠٠٥: جدول ١٦).

وكانت نتيجة هذه التغيرات انخفاض المعدلات الإجمالية للمواليد والوفيات في مدن المغرب العربي، إلا أنها ما زالت مرتفعة نسبياً في القري.

### ب . التركيب العمري والنوعي:

تشكل دراسة التركيب السكاني حسب معياري السن والنوع أهمية خاصة في تحديد أعداد الأيدي العاملة، والتي تنحصر في سن العمل (من ١٥ إلى ٦٤ سنة) وهي الفئة الناشطة عمرياً؛ التي نحصل من خلالها على مجموعة من الأشخاص الذين هم على استعداد للمشاركة في الإنتاج؛ والذين يُعرفون على العموم "بالسكان الناشطين" أو السكان في سن العمل (٢١٠: Witheric, ١٩٩٩) إلا أن نشاطهم نفسه يختلف بشكل ملموس بالنسبة لنفس الفئة من السكان حسب النوع (ذكر/ أنثى) وذلك لأسباب فيزيولوجية، أو دينية أو أخلاقية.

ويبين تحليل بيانات سكان دول المغرب العربي حسب النوع في الجدول (٣) أن هيكل السكان في جميع الدول باستثناء ليبيا يعد هيكلاً عادياً حيث تبلغ نسبة الذكور إلى الإناث أقل من ١٠٥ رجل لكل ١٠٠ امرأة. أما في ليبيا فتصل هذه النسبة إلى ١٠٩ رجل مقابل ١٠٠ امرأة ومرد ذلك وجود عدد كبير من المهاجرين في الدولة والذين يشكلون حوالي ٩% من

مجموع عدد السكان، الثلثان منهم من الذكور، بينما يلاحظ في المغرب وموريتانيا غالبية طفيفة للإناث مع نسب ذكورة منخفضة.

(جدول ٣) توزيع سكان دول المغرب العربي حسب النوع (سنة ٢٠٠٦)

الدولة	الأعداد بالآلاف			الذكور (%)
	المجموع	الإناث	الذكور	
الجزائر	٣٥٢٢١	١٧٤٧٠	١٧٧٥١	٥٠,٤
ليبيا	٦٣٠,١	٣٠,١٩	٣٢٨٢	٥٢,١
المغرب	٣٠٢٤٧	١٥١٨٤	١٥٠٦٣	٤٩,٨
تونس	١٠٤٥٢	٥١٧٤	٥٢٧٨	٥٠,٥
موريتانيا	٤٨١٠	٢٤٣٠	٢٣٨٠	٤٩,٥

المصدر: (الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، ٢٠٠٦: ٦٥)

وفيما يخص هيكل السكان حسب السن فيغلب علي دول المغرب خصائص هيكل السكان المكون من "الشباب"؛ خاصة موريتانيا. كما يلاحظ انخفاضاً ملموساً في فئة الأطفال أقل من ١٥ سنة بفضل انخفاض المواليد وتدني الوفيات.

(جدول ٤) التركيب العمري والنوعي لسكان دول المغرب العربي (سنة ٢٠٠٤)

فئات السن	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	تونس
الذكور					
من ٠ إلى ١٤ سنة	٣٩,٥	٣٦,٨	٣٧,٦	٤٤,١	٣٤,٨
من ١٥ إلى ٥٩ سنة	٥٤,٩	٥٧,٩	٥٥,٧	٥١,٥	٥٦,٩
٦٠ سنة وما فوق	٥,٦	٥,٣	٦,٧	٤,٤	٨,٣
الإناث					
من ٠ إلى ١٤ سنة	٣٨,٩	٣٨,٨	٣٥,٠	٤٢,٣	٣٤,٧
من ١٥ إلى ٥٩ سنة	٥٤,٨	٥٥,٨	٥٧,٦	٥٣,٢	٥٦,٩
٦٠ سنة وما فوق	٦,٣	٥,٤	٧,٤	٤,٥	٨,٤
النوعان معا					
من ٠ إلى ١٤ سنة	٣٩,٢	٣٧,٨	٣٦,٣	٤٣,٢	٣٤,٣



من ١٥ إلى ٥٩ سنة	٥٤,٩	٥٦,٦	٥٦,٦	٥٢,٣	٥٦,٩
٦٠ سنة وما فوق	٥,٩	٥,٣	٧,١	٤,٥	٨,٣

المصدر: (الأمم المتحدة، ٢٠٠٤: ٥٤.١٤)

بينما تشهد فئة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ سنة زيادة مستمرة تصل إلى ٧,١% و ٨,٣% تباعا بالنسبة للمغرب وتونس.

وعلى الرغم من هذه التغيرات تظل نسبة الأشخاص في سن العمل (من ١٥ إلى ٥٩ سنة) مرتفعة جدا لتصل إلى ما يزيد على ٥٢% في جميع الدول وهو ما يشكل طلبا قويا للعمالة في سوق العمل (جدول ٤).

### ج . الآفاق الديموجرافية المستقبلية:

تم تحديد الآفاق المستقبلية السكانية لدول الإقليم استنادا إلى معدلات نمو السكان التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠٢٥ (الجدول ٥). واستنادا إلى هذه الإسقاطات، فإن مجموع عدد سكان دول الإقليم سيتزايد بمقدار ٣٦ مليون نسمة خلال ٢٠ سنة، أي سينتقل من ٨٥,٣ مليون نسمة سنة ٢٠٠٥ إلى ١٢١,١ مليون نسمة في سنة ٢٠٢٥ بمتوسط نسبة نمو سنوية تبلغ ١,٧%.

وبالنسبة لكل دولة على حدة، فإن المغرب وتونس هما الدولتان الوحيدتان اللتان سيتنامى عدد سكانهما خلال الفترة المعنية بوتيرة تقل عن المعدل المسجل في الإقليم أي ١,٤% و ١,٣% تباعا، ومع ذلك سيظل عدد سكانهما يقارب نصف عدد سكان المغرب العربي، وبالمقابل ستعرف دول الإقليم الأخرى تزايدا ملحوظا في عدد سكانها.

(جدول ٥) إسقاطات عدد السكان في دول المغرب العربي (سنة ٢٠٠٥ - ٢٠٢٥)

(بالآلاف)

الدولة	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	متوسط معدل النمو السنوي (%)
الجزائر	٣٤٢٠٠	٣٧٥٠٠	٤١٢٠٠	٤٥٦٠٠	٥١١٠٠	١,٨٩
ليبيا	٦٢٠٠	٦٨٠٠	٧٦٠٠	٨٦٠٠	١٠٢٠٠	٢,١٣
المغرب	٣٠٢٠٠	٣٢٤٠٠	٣٤٨٠٠	٣٧١٠٠	٣٩٥٠٠	١,٤٠
موريتانيا	٤٥٠٠	٥٠٠٠	٥٦٠٠	٦٣٠٠	٧١٠٠	٢,٥٠
تونس	١٠٢٠٠	١٠٩٠٠	١١٦٠٠	١٢٤٠٠	١٣٢٠٠	١,٣٠

المجموع	٨٥٣٠٠	٩٢٦٠٠	١٠٠٨٠٠	١١٠٠٠٠	١٢١١٠٠	١,٧٠
---------	-------	-------	--------	--------	--------	------

المصدر: (الأمم المتحدة، ٢٠٠٥: الجدول ٢٢).

واستنادا إلى الإسقاطات الخاصة بمجموع عدد سكان الإقليم وفقا لتوقعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن مجموع عدد سكان المناطق الحضرية لدول الإقليم سيشهد تزايدا يفوق ٤٥ مليون نسمة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٥ مقابل أقل من ٥ مليون نسمة بالنسبة لعدد سكان المناطق الريفية. وبالتالي سيسجل معدل التوسع الحضري لمجموع عدد السكان على مستوى الإقليم زيادة بنسبة ٢٠ نقطة تقريبا منتقلا بذلك من ٥٠% سنة ٢٠٠٠ إلى ما يناهز ٧٠% سنة ٢٠٢٥.

### المبحث الثاني - نمو القوى العاملة وخصائصها

إن المعايير المستخدمة في دول الإقليم لتحديد مؤشرات القوى العاملة تبقى متباينة جدا ومختلفة نسبيا عن المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية، وهو ما يؤدي إلى صعوبة التحليل ووضع مقارنات دولية حول الوضعية الحقيقية لسوق العمل. وبالتالي فإن سن النشاط الذي حددته منظمة العمل الدولية للمجموعة السكانية للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة ليس هو السن نفسه المعتمد في دول الإقليم، وبخاصة حده الأدنى الذي يحدد ب ٦ سنوات في موريتانيا و ٧ سنوات في المغرب و ١٥ سنة في الجزائر وليبيا وتونس، وهو ما يبين بوضوح عمل الأطفال الذين يعدون من بين القوى العاملة إذا توفر لهم العمل ويعدون خارج قوة العمل في حال بحثهم عن العمل.

ومن جهة أخرى، فقد أدخلت بعض الدول كالجزائر والمغرب وتونس مفاهيم جديدة لتحديد المجموع الكلي للقوى العاملة، ومنها "النشاط الهامشي" بهدف تحديد نشاط الأفراد المكونين في غالبيتهم من ربات البيوت واللواتي يتم إدراجهن حسب التعريف العام لمنظمة العمل الدولية ضمن السكان غير العاملين، بينما يمارسن في واقع الأمر أنشطة اقتصادية في بيوتهن أو هن على استعداد للقيام بها.

#### أ. نمو القوى العاملة:

تبين البيانات المتاحة حول تطور أعداد القوى العاملة بدول الإقليم تزايدا مستمرا بوتيرة تفوق وتيرة تزايد مجموع السكان بما يؤدي إلى ضغوط كبيرة على سوق العمل. ففي الجزائر ارتفع مجموع القوى العاملة من ٧,٩ مليون عامل سنة ١٩٩٦ إلى ١٠,٩ مليون عامل سنة

٢٠٠٦، أي بمتوسط زيادة سنوية يبلغ ٣,٨% بينما لم يتزايد عدد السكان في الفترة نفسها إلا بنسبة ٣%.

وباستثناء المغرب وتونس فإن الوضع في دول المغرب العربي الأخرى يماثل الوضع الذي تشهده الجزائر؛ ففي ليبيا يبلغ معدل نمو السكان بما يقارب ٤% سنويا وبينما يبلغ معدل نمو العاملين ٩,٦%.

أما في المغرب وتونس، فإن عدد القوى العاملة مستمر في الزيادة بوتيرة أكبر من وتيرة تزايد مجموع السكان، لكنها تبقى مع ذلك معتدلة في حدود ٢% سنويا بسبب تدني معدل المواليد في هاتين الدولتين.

(جدول ٦) بعض مؤشرات القوى العاملة في دول المغرب العربي (٢٠٠٥)

الدولة	القوى العاملة		معدل الإعاقة (فرد/عامل)
	العدد بالآلاف	معدل النمو السنوي	
الجزائر	١٠٩٠١	٤,٤	٢,٦
ليبيا	١٧٩٠	٦,٦	٢,٥
المغرب	١٣٠٠٦	٢,٠	١,٧
موريتانيا	١٢٠٠	٦,٠	١,٥
تونس	٣٩٧٨	٢,٤	٢,١

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي (٢٠٠٦، ٤٥، ٥١)

ورغم هذا النمو الكبير في عدد القوى العاملة بدول المغرب العربي فإن نسبة القوى العاملة تبقى مع ذلك ضعيفة جدا؛ لا تتجاوز ٤٠% من مجموع السكان؛ وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإعاقة بالنسبة لكل شخص عامل بمعدل ٣ أشخاص لكل شخصين عاملين في كل من الجزائر وليبيا وفقا لما يبينه الجدول (٦).

#### ب . التركيب النوعي للقوى العاملة:

صاحب النمو السريع لعدد السكان العاملين بدول الإقليم تغيرات جذرية على مستوى بنيانها حسب النوع والسن ومحال الإقامة. ومن أهم مظاهر هذه التحولات في تركيبة القوى العاملة في دول المغرب العربي "نشاط الإناث" الذي بدأ في التزايد منذ مطلع الثمانينيات بفعل استفادة الفتاة من التعليم وتزايد الوعي الاجتماعي بأهمية دور المرأة في التنمية الاقتصادية

والاجتماعية. وعلى الرغم من أن هيكل القوى العاملة في دول الإقليم يبقى ذكورياً بالأساس بمعدلات تفوق ٦٦% في أغلب الحالات، إلا أنه يلاحظ استمرار تزايد مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي. ومن ثم يبين الجدول (٧) أن نسبة مشاركة المرأة ضمن القوى العاملة متفاوتة في دول الإقليم؛ إذ تزيد على ٣٠% في المغرب وموريتانيا، مقابل ٢٤% في تونس، بينما تبقى مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ضعيفة في كل من الجزائر وليبيا بمعدلات تقل عن ٢٠%.

ويتنامي عدد الإناث الداخلات في سوق العمل بوتيرة سنوية تتجاوز ضعف وتيرة النمو لدى الذكور. ففي الجزائر تضاعفت نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بين عامي ١٩٧٧ و٢٠٠٦، إذ ارتفعت من ٦,٧% إلى ١٣%.

(جدول ٧) تطور التركيب النوعي للقوى العاملة في دول المغرب العربي

القوى العاملة (%)			الدولة	
المجموع	الإناث	الذكور		
١٠٠	٦,٧	٩٣,٣	١٩٧٧	الجزائر
١٠٠	١٣,٠	٨٧,٠	٢٠٠٦	
١٠٠	١٦,٢	٨٣,٨	١٩٩٥	ليبيا
١٠٠	١٧,٤	٨٢,٦	٢٠٠٦	
١٠٠	٢٠,٠	٨٠,٠	١٩٨٢	المغرب
١٠٠	٣٣,٥	٦٦,٥	٢٠٠٦	
١٠٠	٢٨,٠	٤٢,٠	١٩٨٨	موريتانيا
١٠٠	٣٤,٣	٦٥,٧	٢٠٠٦	
١٠٠	٢١,٣	٧٨,٧	١٩٨٤	تونس
١٠٠	٢٤,٣	٧٥,٧	٢٠٠٦	

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي (النشرة السنوية للاتحاد، سنوات مختلفة)

ولم يبلغ المعدل الإجمالي للنشاط لدى الإناث مستويات متميزة تتجاوز الثلث إلا في المغرب وموريتانيا. وعلى الرغم من التقدم المحرز مؤخراً في معظم دول الإقليم تبقى نسبة عمالة المرأة متواضعة ومنحصرة في الوسط الريفي أساساً وبخاصة في قطاع الزراعة.

### ج . التركيب العمري للقوى العاملة:

تبين دراسة بيانات الجدول (٨) أن القوى العاملة في فئة (١٥ - ٣٤ سنة) في جميع دول الإقليم هي أكثر تمثيلاً؛ إذ تتراوح نسبة مشاركتها بين ٥٠ إلى ٦٣% من مجموع السكان العاملين، واللذين تشكل تسعة أعشارهم فئة الشباب المطالب بالعمل لأول مرة. أما بالنسبة للأشخاص البالغين من العمر ٣٥ سنة فما فوقها فإن الحصة التي يكونونها ضمن السكان العاملين تبقى محدودة فيما يناهز ٤٠%، لكنها في تزايد مستمر بسبب ارتفاع مدة التعليم وامتداد العمر المتوقع عند الولادة.

(جدول ٨) التركيب العمري والنوعي للقوى العاملة في دول المغرب العربي عام ٢٠٠٥

الدولة	الذكور		الإناث		المجموع	
	أقل من ١٥	٣٥ فأكثر	أقل من ١٥	٣٥ فأكثر	١٥ من ١٥	٣٥ فأكثر
الجزائر	٦٠,٩	٣٩,١	٧٧,١	٢٢,٩	-	٦٣,٠
ليبيا	٥٥,٩	٤٤,١	٧٧,١	٢٢,٩	-	٥٩,٣
المغرب	٥٤,٦	٤٢,٣	٦٣,٠	٣٠,٧	٣,٨	٥٦,٥
موريتانيا	٥٦,٩	٣٨,٣	٦١,٧	٣٣,٠	٤,٩	٥٧,٨
تونس	٥١,٥	٤٨,٥	٦٩,٠	٣١,٠	-	٥٥,٧

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي (النشرة السنوية للاتحاد، سنوات مختلفة) و(UNDP, ٢٠٠٦: ٨٢)

ويبين تحليل تركيب القوى العاملة حسب النوع أن تنامي نسبة الشباب في إقليم المغرب العربي يبدو بشكل بارز لدى الإناث حيث تصل نسبة العاملات البالغات من العمر أقل من ٣٥ سنة إلى ٧٧% من الإناث العاملات؛ كما هو الحال في الجزائر وليبيا بينما لا تتجاوز هذه النسبة لدى الشباب من الذكور الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة ٦١% من المجموع.

ويرجع هذا التباين في هيكل القوى العاملة في إقليم المغرب العربي حسب السن إلى تطور عمالة الأطفال (أقل من ١٥ سنة) من جهة وبخاصة لدى الفتيات بسبب الانسحاب المبكر للإناث من سوق عمل الأطفال؛ لأسباب ذات صلة بالأمومة وتربية الأبناء والأعمال المنزلية.

وتبدو هذه الوضعية أكثر وضوحا في الجزائر وليبيا حيث لا تصل نسبة الأفراد العاملين البالغين من العمر ٣٥ سنة أو أكثر إلا ٢٣% من عدد الإناث العاملات، بينما تبلغ هذه النسبة عند الذكور ما يقارب ٤٠% من السكان العاملين.

#### د. تحليل الهياكل الاقتصادية:

على غرار أغلب الدول النامية، تتميز الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأساسية للقوى العاملة بدول الإقليم بما يلي:

- استمرار ظاهرة البطالة، ونقص العمالة، وبخاصة لدى فئات السكان الأكثر عرضة للبطالة (الشباب) وكذلك في المدن أكثر من القرى.
- تبعية غالبية النشاطات لقطاعي الزراعة والخدمات في مجموع العمالة، فيما تظل مساهمة قطاع الصناعة هامشية.
- نقص كفاءة اليد العاملة سواء من حيث الفئة الاجتماعية المهنية أو من حيث مستوى التعليم.

وقد أصبح التصنيف المألوف للقوى العاملة تصنيفا متجاوزا في بعض دول المغرب العربي مثل الجزائر والمغرب وتونس التي أدخلت مجموعة ثالثة من الأفراد العاملين المهمشين أو المحتملين بغية ضم نشاط الأشخاص الذين تشكل الإناث غالبيتهم والذين يعدون أنفسهم تلقائيا غير عاملين ولكنهم في حقيقة الأمر يمارسون نشاطات تسمى هامشية (العمل بالحقول، والأعمال المنزلية، والصناعة التقليدية، والتجارة ... الخ) أو على استعداد لممارسة نشاطات إذا أتاحت لهم الفرصة. (UNDP, ٢٠٠٦: ٢١١).

(جدول ٩) توزيع العاملين والعاطلين في دول المغرب العربي عام ٢٠٠٥

الدولة	الأعداد بالآلاف			%		
	العاملون	العاطلون	المجموع	العمالة	البطالة	المجموع
الجزائر	٤٩٢٨,٠	٢١٠٥,٠	٧٠٣٣,٠	٧٠,١	٢٩,٩	١٠٠
ليبيا	١١١,٣	١٣٠,٠	١٢٤١,٣	٨٩,٥	١٠,٥	١٠٠
المغرب	٨٥١٠,٠	١٤٩٦,٠	١٠٠٠٦,٠	٨٥,٠	١٥,٠	١٠٠
موريتانيا	٧٦١,٣	٢٢٨,٧	٩٩٠,٠	٧٦,٩	٢٣,١	١٠٠
تونس*	٢٥٠٣,٦	٤٧٤,٧	٢٩٧٨,٣	٨٤,١	١٥,٩	١٠٠

المصدر: (الأمم المتحدة، ٢٠٠٥: الجدول ٢١). (\*: شامل للعمال الهامشيين)

ويُبرز تحليل تركيب السكان العاملين لدول الإقليم . مع اعتبار الفئات الهامشية من العاطلين عن العمل . تدني نسبة أعداد العاملين بما يؤدي إلى ارتفاع مستوى البطالة خاصة في الجزائر وموريتانيا حيث تصل إلى مستويات مثيرة للقلق تتاهز الثلث والرابع تباعا من القوة العاملة، أما في باقي دول الإقليم فتعد البطالة أقل خطورة بخاصة في ليبيا حيث لا تطال سوى العُشر من السكان في سن العمل.

#### هـ . قطاعات النشاط:

تبين دراسة قطاعات العمل اتجاها نحو انخفاض وزن قطاع الزراعة في مجموع العمالة بالنسبة لباقي القطاعات، وخاصة قطاع الخدمات الذي يُعد في بعض الأحيان بمثابة قطاع تتضمن إليه نشاطات مختلفة بسبب انتشار العمالة غير الرسمية.

وبالمقابل تظل مساهمة قطاع الصناعة في العمالة ضعيفة نسبيا في أغلب دول الإقليم باستثناء الجزائر وتونس حيث يوفر العمل لما يزيد على ثلث القوى العاملة؛ بينما لا يتيح هذا القطاع العمل إلا لِعُشر القوة العاملة في موريتانيا.

(جدول ١٠) نسبة القوى العاملة في دول المغرب العربي حسب القطاعات الكبرى  
(في عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٦)

الدولة	٢٠٠٦ (%)			١٩٨٠ (%)		
	الخدمات	الصناعة	الزراعة	الخدمات	الصناعة	الزراعة
الجزائر	٤٥,٦	٣,٤	٢١,٠	٣٦,٩	٢٧,٣	٣٥,٨
ليبيا	٧٤,٥	٢٢,٥	٣,٠	٥١,٣	٢٣,٨	٢٤,٩
المغرب	٣٤,٨	٢٧,٧	٣٧,٥	٢٣,٨	٢٠,٢	٥٦,٠
موريتانيا	٤٣,٠	١٣,١	٤٣,٩	٢١,٨	٦,٧	٧١,٥
تونس	٤٤,٢	٣٤,٤	٢١,٤	٣٠,٨	٣٠,٠	٣٨,٩

المصدر: (الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، ٢٠٠٦: جداول ٢٥ و٢٦ و٢٧)

ويبين الجدول (١٠) أنه بالرغم من الانخفاض المستمر للعمالة في قطاع الزراعة، فإن هذا القطاع يظل حيويا بالنسبة لبعض الدول مثل موريتانيا حيث يوفر العمل لنسبة ٥٤%.

من القوى العاملة. وفي المغرب تمثل مساهمة النشاط الزراعي في مجموع العمالة نسبة لا يستهان بها، إذ تتاهز ٣٤ %.

### و. الحالة التعليمية للقوى العاملة:

لا يختلف المستوى التعليمي لدى القوى العاملة في دول الإقليم قياسا إلى ما هو عليه لدى مجموع السكان والذي يتميز بضعف المؤهلات. ويبين (الجدول ١١) أن المستوى التعليمي لدى ما يفوق نصف القوى العاملة في دول المغرب العربي يقل عن مستوى التعليم الثانوي، بينما لا تبلغ نسبة القوى العاملة الذين يتجاوز مستواهم مرحلة التعليم الثانوي إلا ١٠% من مجموع العاملين.

أما بالنسبة لحصة القوى العاملة البالغ مستواهم التعليمي مرحلة التعليم الثانوي، فلا تبرز إلا في ليبيا والجزائر بنسب تتاهز ٤٨% و ٤٠% من اليد العاملة تباعا مقابل نسب أقل في باقي دول الإقليم.

(جدول ١١) نسبة القوى العاملة في دول المغرب العربي وفق الحالة التعليمية عام ٢٠٠٥

الدولة	بدون مستوى	ابتدائي وإعدادي	ثانوي	عالي	المجموع
الجزائر	٢١,٣	٢٩,٥	٣٩,٤	٩,٨	١٠٠
ليبيا	٢٨,٧	١٤,٥	٤٨,٠	٨,٨	١٠٠
المغرب	٢٧,٨	٤٥,٨	١٦,٢	١٠,٢	١٠٠
موريتانيا	.	.	.	.	.
تونس	٢٤,٢	٤١,٥	٢٨,١	٦,٢	١٠٠

المصدر: (الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، ٢٠٠٦: ٣١٤)

ويبين تحليل هيكل القوى العاملة حسب المهنة شدة الارتباط القائم بين المستوى التعليمي ونوع المهنة الممارسة. وتبرز البيانات أن حوالي نصف فرص العمل من نصيب القوى العاملة في قطاع الزراعة وتربية الحيوان، والعاملين بالغابات. ومن ثم تظل حصة المهن العلمية والفنية والإدارية متواضعة بما يقارب ١٥% من مجموع العمالة في الجزائر وليبيا، وبحصة ضئيلة جدا في موريتانيا حيث لا تتجاوز ٥% من مجموع العمالة.

### المبحث الثالث - البطالة وسوء التوظيف



قبل تحليل البطالة في دول المغرب العربي وتقديم خصائصها لا بد من ذكر بعض الملاحظات العامة حول اختلاف المفاهيم المستخدمة لتعريف النشاط الذي تم من خلاله تقدير مستوى البطالة وسوء التوظيف، وتتمثل تلك الملاحظات فيما يلي:

- الأطفال الأقل من ١٥ سنة يتم تعدادهم ضمن اليد العاملة إذا كانوا يعملون فعلا، ويتم اعتبارهم عاطلين إذا كانوا لا يعملون رغم أنهم انقطعوا عن التعليم.

- غالبا ما يُستهان بالنشاط النسوي خاصة في الوسط الريفي حيث يتم تهميش عمل الإناث الذي يتجلى في جميع أوجه الحياة في الريف (الأعمال المنزلية، والزراعة، والحصاد، وتربية الحيوان... إلخ) ولا يُعد بمثابة نشاط اقتصادي كامل.

- يؤدي القطاع غير الرسمي اليوم دورا أساسيا بالنسبة للعمالة خاصة في الوسط الحضري، ورغم ذلك لا يتم تسجيله بدقة.

ولمثل هذه الاعتبارات انعكاسات مهمة على تقييم النشاط في الإقليم، ويتعين الأخذ بها عند تحليل الإحصائيات الرسمية عن البطالة التي لا تعكس إلا جزئيا الأداء الحقيقي لأسواق العمل المختلفة.

### أ . العوامل المؤثرة في ارتفاع معدلات البطالة:

تتمثل العوامل المؤثرة في ارتفاع معدلات البطالة في دول المغرب العربي فيما يلي:

. العوامل السكانية، التي تتمثل في المعدلات المرتفعة لنمو السكان بما يؤدي إلى تزايد مستمر في طلب العمل بحجم يصعب على الاقتصادات الوطنية استيعابه.

. العوامل الاقتصادية، التي تتمثل في محدودية الاستثمارات، وتدني معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بما لا يتيح خلق فرص عمل كافية للأفراد الجدد الذين يدخلون سوق العمل وللعاطلين عن العمل ممن سبقوهم إليه.

- العوامل ذات الصلة بالتعليم ونوعيته، بفعل الانقطاع عن الدراسة الذي يشجع على الالتحاق المبكر لعدد كبير من الشباب الراغب في العمل إلى سوق العمل أو بسبب عدم ملاءمة أنظمة التعليم والتدريب في معظم دول الإقليم حيث يحمل الخريجون شهادات ومؤهلات لا تطابق الاحتياجات الحقيقية لسوق عمل الاقتصاد الوطني في أحيان كثيرة.

### ب . حجم البطالة:

على الرغم من انتعاش النشاط الاقتصادي خلال عقد التسعينيات في أغلب دول الإقليم الذي تميز أساسا بأداءات اقتصادية جيدة للنتائج المحلي الإجمالي، فقد تفاقمت آفة البطالة وازدادت حدة لتصل في بعض الأحيان نسبا مثيرة للقلق تتاهز ثلث اليد العاملة.

وتشكل البطالة . التي تنتج عن عدم توازن سوق العمل بحكم الضغط السكاني المتزايد من جهة الطلب وقلة فرص العمل من جهة العرض . مشكلة مستعصية في الإقليم باستثناء ليبيا حيث لا يتجاوز معدلها ١٠% من قوة العمل. أما في الدول الأخرى فتتفاقم البطالة لتتراوح نسبها بين ١٦% إلى ٣٠% من القوى العاملة كما هو مبين بالجدول (١٢).

(جدول ١٢) تطور نسب معدلات البطالة في دول المغرب العربي

(بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٦)

الدولة	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٨	٢٠٠٢	٢٠٠٦
الجزائر	٢١,٤	٢٨,١	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٢,٢
ليبيا	غير مبين	١٠,٥	١٠,٦	١٠,٠	٩,١
المغرب	غير مبين	٢٢,٩	١٨,٥	١٨,١	١٨,٩
موريتانيا	٢٣,٤	٢٣,١	غير مبين	غير مبين	٢٥,٤
تونس	غير مبين	١٥,٥	١٥,٦	١٥,٤	١٥,٤

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات (الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، ٢٠٠٦: ٣١٠)

وتواجه دول المغرب العربي اليوم أزمة العمالة وتزايد البطالة التي تنجم عن التضحية بالجانب الاجتماعي لفائدة سياسات التقويم الهيكلي والتوازنات المالية. وبفعل برامج الخصخصة المعتمدة في دول الإقليم وجد العديد من العاملين أنفسهم في مواجهة البطالة التي بدأت تطل وبشكل متزايد حاملي شهادات التعليم العالي، والذين يجدون صعوبة في الاندماج داخل النسيج الاقتصادي.

وتُبين الإحصائيات المتاحة أن البطالة تتفشى بسبب عدة عوامل اجتماعية وثقافية وبسبب التباين القائم في المستوى التعليمي، وتظل أكثر انتشارا على العموم بين الإناث قياسا إلى الذكور. وباستثناء ليبيا حيث يظل معدل البطالة بين الإناث أقل شيء بالنظر إلى ما هو عليه عند الذكور، وتبدو هذا الوضع واضحا لدى باقي دول إقليم المغرب العربي.

وبالإضافة إلى تباين معدلات البطالة حسب النوع، تبدو البطالة أكثر انتشارا بين الشباب الراغب في العمل الذي لم يسبق له العمل في غالب الأمر قياسا إلى الكبار الذين سبق أن عملوا من قبل.

واستنادا إلى بيانات المكتب الوطني للإحصائيات بالجزائر، تجاوز معدل المتقدمين لطلب العمل لأول مرة وبالغين من العمر بين ١٥ و ٢٤ سنة ٥٠% من جملة القوى العاملة في ٢٠٠٢ مقابل حوالي ٢٤% بالنسبة لفئة العاملين (٢٥-٢٩ سنة). أما معدل البطالة بين الكبار البالغين (٣٠ سنة فأكثر) فيبلغ حوالي ٩% فقط.

### ج . معدلات البطالة بين الحضر والريف:

تسجل البطالة أعلى مستوياتها في الوسط الحضري بفعل تأثير الهجرة الريفية الذي زاد من حدة الضغوط على سوق العمل في المدن حيث يسهم عدد النازحين إليها بحثا عن العمل في تضخيم حجم العاطلين الموجودين بها.

(جدول ١٣) معدلات البطالة في دول المغرب العربي في الحضر والريف حسب النوع

(٢٠٠٥)

الدولة	الحضر			الريف			المجموع		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
الجزائر	٢٠,٥	١٢,٧	١٩,٦	٢٦,٦	١٨,٩	٢٦,٣	٢٢,٢	١٣,٣	٢١,٤
المغرب	١٨,٧	٣٢,٢	٢٢,٩	٩,٦	٦,٥	٨,٥	١٤,٤	١٩,٢	١٦,٠
موريتانيا	غير مبين	غير مبين	٣٣,٦	غير مبين	غير مبين	١٢,٠	غير مبين	غير مبين	٢٣,١
تونس	١٤,٢	١٦,٢	١٤,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٥,٤	١٦,٧	١٥,٧

المصدر: (الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، ٢٠٠٦: ٣٣٣)

ويعكس الجدول (١٣) بصورة جيدة هذا الوضع بالنسبة لجميع دول الإقليم باستثناء الجزائر وتونس، حيث يظل معدل البطالة في الوسط الحضري فيهما أقل من المعدل السائد في البوادي، ويعزى ذلك إلى تباين المفاهيم المستعملة في الدولتين في توزيع السكان حسب وسط الإقامة.

### المبحث الرابع . العمالة غير الرسمية

يقود تحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للقوى العاملة بدول المغرب العربي إلى تناول أحد أهم أوجه العمالة، والمتمثل في القطاع غير الرسمي. إذ يؤدي هذا القطاع المسمى كذلك (القطاع الهامشي) أو (القطاع غير المنظم) اليوم دورا مهما سواء من حيث الإنتاج أو فرص العمل التي يوفرها لطبقات واسعة من السكان في الإقليم.

وأمام انعدام التوازن المزمع بين عرض العمل وطلبه الذي تزيده موجات الهجرة الريفية المتتالية نحو الأوساط الحضرية تفاقما، عرف النشاط غير الرسمي نموا كبيرا في المدن حيث يشكل قطاعا أساسيا بالنسبة لعدد كبير من القوى العاملة الذين لا يستطيع القطاعين (العام والخاص) الرسميين استيعابهم.

### أ . تحديد القطاع غير الرسمي:

قبل تقديم الخصائص الأساسية للعمل غير الرسمي في دول إقليم المغرب العربي . وهي مسألة صعبة بالنظر إلى نقص المعلومات في هذا المجال . يجدر أولا تحديد الخصائص الأساسية للقطاع غير الرسمي باعتباره مجموعة وحدات وأنشطة اقتصادية متجانسة (تنتمي إلى عدة قطاعات وشعب اقتصادية) من الحجم الصغير بشكل عام (المؤسسات الصغيرة والمهن الحرة، والملكية العائلية ... إلخ) لا يتوفر لديها سجل تجاري، وغير منظمة ولا تضع في اعتبارها الأحكام القانونية المعمول بها في مجال التجارة والمحاسبة (أميرة مشهور وعالية المهدي، ١٩٩٤ : ٨)،

وتمارس هذه الوحدات نشاطها في أماكن محددة (محلات، بيوت) وفي الشارع (الباعة المتجولون). ورغم ما تتسم به من خصائص مماثلة لخصائص المؤسسات الصغيرة في أغلب الأحيان (من ١ إلى ٥ مستخدمين) فهذه الوحدات لا يتكون لديها رأسمال (رأس المال ضعيف) ويغلب عليها النشاط الفردي أو الأحادي حيث لا يتم الاعتراف بالحقوق الاجتماعية للعمال، والأجور منخفضة جدا على العموم.

### ب . دينامية القطاع غير الرسمي:

رغم صعوبة قياس حجم المساهمة الحقيقية للقطاع غير الرسمي في الناتج القومي الإجمالي وفي العمالة أساسا بسبب طابعه غير القانوني وتنوع الأماكن التي يمارس فيها النشاط غير المنظم، فإن هذا القطاع يؤدي دورا حاسما بسبب فرص العمل التي يوفرها خاصة في الوسط الحضري كما يبدو وسيلة مفضلة لدى السكان للحد من الفقر والتهemis الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بدينامية القطاع غير الرسمي في دول المغرب العربي، فقد كشفت عنه منظمة العمل العربية في دراسة أعدتها في عام ١٩٨٩ حيث قدرت مساهمته بنسبة ١٠% إلى ٢٠% من الناتج القومي الإجمالي للدول العربية وأنه يوفر من ٣٠ إلى ٥٠% من اليد العاملة العربية التي تعمل فعلا (منظمة العمل العربية، ١٩٨٩: ٤٤).

وتفيد العديد من المصادر الرسمية والدولية حديثة العهد أن القطاع غير الرسمي يؤمن ٣٨% من مجموع العمالة بتونس ويسهم بنسبة ٢٠% تقريبا من ناتجها القومي الإجمالي. وبالنسبة للجزائر، قدر المكتب الوطني للإحصاء أن هذا القطاع يسهم بنسبة ٣٠% من العمالة بالقطاعات غير الزراعية وأنه يمثل أكثر من ١٢% من القيمة المضافة خارج قطاع البترول. وفي المغرب يشكل القطاع غير الرسمي ما يناهز ٤٥% من الناتج القومي. (الأمم المتحدة، ٢٠٠٤: ٦٩)

أما فيما يتعلق بباقي دول الإقليم التي لا تتوفر معلومات إحصائية واضحة عن العمالة غير المنظمة فيها، ورغم أن توزيع القوى العاملة حسب الفئة الاجتماعية المهنية قد يزود ببعض المؤشرات بشأن أنواع معينة من النشاط من قبيل العمل غير الرسمي كفئة العاملين لحسابهم الخاص ومساعدى الحرفيين والخادمت بالبيوت، تعكس وضعية موريتانيا حجم هذا القطاع.

### ج . القطاع غير الرسمي في موريتانيا:

لقد شهد القطاع غير الرسمي في موريتانيا وخاصة في الوسط الحضري انفجارا كبيرا بفعل موجات الهجرة المتتالية نحو المناطق الحضرية بسبب الجفاف والتصحر، وحسب التقديرات الرسمية الموريتانية فإن هذا القطاع يوفر العمل لأكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص موزعين على أكثر من ٤٥٠٠٠ مؤسسة صغيرة، ويغلب عليه النشاط التجاري بنسبة (٤٣%) من المجموع؛ والصناعة التقليدية والمستقلون العاملون لحسابهم الخاص (٥٧%) من العمالة غير المنظمة، كما يمثل ظاهرة حضرية إذ يوفر العمل لما يزيد على ٦٠% من القوى العاملة في المناطق الحضرية بما يجعل دوره أساسيا في تحقيق توازن سوق العمل بالمدن. ففي عام ٢٠٠٤ قدر عدد فرص العمل غير الرسمي في مدينة نواكشوط العاصمة وحدها بحوالي ٨٨ ألف عامل مع استثناء عدد العاملين بالبيوت الذي يناهز ١٩ ألفا، أما حصة القطاع غير الرسمي من الناتج المحلي الإجمالي للنشاطات التجارية غير الزراعية الحضرية (التجارة،

والصناعة التقليدية، والنقل، والمطاعم والخدمات) فقد قدرت بما يزيد على ٢٠% من الناتج المحلي. (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠٢: ١٧٧)

### المبحث الخامس . الآفاق المستقبلية للعمالة

تم تحديد الآفاق المستقبلية للقوى العاملة بإقليم المغرب العربي حتى عام ٢٠٢٥ بناء على الإسقاطات السكانية للسكان التي تم تقديرها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي طُبقت عليها تقديرات المعدلات الإجمالية للعمالة، والمسجلة على مستوى كل دولة من دول المغرب العربي.

واستنادا إلى التوجهات العامة التي برزت نتيجةً للتطور الأخير في المعدلات الإجمالية للنشاط التي سجلت لدى مختلف دول المغرب العربي، فقد تم وضع تقديرات حتى سنة ٢٠٢٥ وفقا لما هو مبين في الجدول (١٤).

(جدول ١٤) إسقاطات القوى العاملة في دول المغرب العربي (٢٠١٠ . ٢٠٢٥)

(بالمليون)

الدولة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	متوسط النمو سنويا (%)
الجزائر	١٢,٣	١٤,٤	١٦,٦	١٨,٨	٣,٢٦
ليبيا	٢,٣	٢,٨	٣,٤	٤,١	٣,٨٠
المغرب	١٣,٧	١٥,٣	١٧,١	١٩,١	٢,١٦
موريتانيا	١,٥	١,٧	٢,٠	٢,٣	٢,٩٤
تونس	٤,١	٤,٧	٥,٤	٦,٢	٢,٦٠
المجموع	٣٤,٨	٣٨,٩	٤٤,٥	٥٠,٥	٢,٦٥

المصدر: من عمل الباحث بناءً على بيانات (الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، ٢٠٠٦).

واستنادا إلى هذه التوقعات، فمن المحتمل أن يتزايد مجموع القوى العاملة في الإقليم بما يفوق ١٦,٧ مليون شخص عامل ما بين ٢٠١٠ و ٢٠٢٥ أي بما يعادل متوسط تزايد سنوي يفوق ٢,٦% أي بطلب عمالة إضافية سنوي يزيد على ١,١ مليون متقدم جديد بطلب للعمل سنويا على مستوى الإقليم.

وهناك تباين كبير في هذا الطلب الإضافي للعمل من دولة لأخرى. وحسب هذه التوقعات، فالجزائر هي التي تواجه أضخم طلب عمالة إضافي بنسبة ٢٠%، والمغرب بحوالي ١٥% من طالبي العمل الجدد.

(جدول ١٥) إسقاطات أعداد العاطلين في دول المغرب العربي (٢٠١٠ . ٢٠٢٥)

(بالآلاف)

الدولة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥
الجزائر	٣٦٠٠	٤٣٠٠	٥١٠٠	٦٠٠٠
ليبيا	٢٧٠	٣٥٠	٤٤٠	٥٥٠
المغرب	٢٦٢٠	٢٩٥٠	٣٢٩٠	٣٦٥٠
موريتانيا	٤٤٠	٥٦٠	٧٠٠	٨٧٠
تونس	٧١٠	٨٢٠	٩٤٥	١٠٧٠
المجموع	٧٦٤٠	٨٩٨٠	١٠٤٧٥	١٢١٤٠

المصدر: من عمل الباحث بناءً على بيانات (الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، ٢٠٠٦).

ويعد تحديد الآفاق المستقبلية للطلب والعرض بشأن العمالة في أفق سنة ٢٠٢٥، يتم الحصول على (ميزان العمالة) أو (حجم العاطلين) بمجرد عملية طرح بين هذين المكونين وفقا لما هو مبين بالجدول (١٥).

واستنادا إلى هذه التوقعات، سيرتفع مجموع عدد العاطلين في الإقليم إلى ٨,٩ مليون من السكان في سن العمل في سنة ٢٠١٥، وإلى ١٢,١ مليون سنة ٢٠٢٥، بمعدل تزايد سنوي يزيد على ٣,٣% خلال الفترة المعنية.

وبالنظر إلى الإسقاطات المتعلقة بمجموع طلب العمالة، تشير هذه التوقعات إلى تفاقم في معدلات البطالة في الإقليم حيث سترتفع من ١٦,٢% سنة ٢٠٠٠ إلى ١٧,٩% سنة ٢٠١٥.

وبالنظر إلى كل دولة على حدة، تشير جميع معدلات البطالة إلى الارتفاع بشكل عام يُحتمل معه حدوث تدهور في سوق العمالة في الإقليم خاصة في موريتانيا والجزائر بمستويات بطالة تقارب أزيد من خمس اليد العاملة في عام ٢٠٢٥.

وتبين المقارنة بين الآفاق المستقبلية للعرض والطلب بشأن العمالة إلى حدود سنة ٢٠٢٥ وفقا لما يستفاد من الجدول (١٥) وجود طلب عمل إضافي غير متوافر على مستوى

الإقليم من المتوقع أن ينتقل من ٢,٣ مليون عاطل خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٥، إلى حوالي ٣,٧ مليون خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠، وإلى ٤,٢ مليون خلال الفترة الخماسية الثالثة (٢٠٢٠-٢٠٢٥) أي ما مجموعه ١٠,٢ مليون عاطل جديد ستضاف خلال السنوات ١٥ المقبلة إلى مخزون العاطلين في دول الإقليم، بما سيمثل تحديا كبيرا ينبغي على دول الإقليم أن ترفعه بتوفير فرص العمل لهم داخل اقتصادياتها.

وحسب كل دولة، يبدو أن سوق العمل الجزائري سيشهد أشد الضغوط من حيث العمالة بمعدل ١٣٠ ألف طلب عمل غير متوافر بما سيزيد من ضخامة إجمالي العاطلين سنويا وذلك على امتداد السنوات ١٥ المقبلة. كما ستشهد المغرب ضغوطا لا يستهان بها ستناهز ٧٠ ألف عاطل إضافي سنويا خلال الفترة نفسها.

وعلى النقيض من ذلك، ستخف حدة البطالة في ليبيا وموريتانيا وتونس حيث ستسجل تباعا ١٢ ألف و ٢٠ ألف و ٢٠ ألف طلب عمل إضافي غير مستجاب سنويا خلال الفترة المعنية. أي بما يقل عن ١٣% فقط من أصل ٤٠٠ ألف عاطل جديد ينبغي إدماجهم سنويا على مستوى جميع دول الإقليم خلال السنوات ١٥ المقبلة.

## المصادر والمراجع:

### أولا . المصادر والمراجع العربية:

- . الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي (٢٠٠٦)، النشرة السنوية للاتحاد، الرباط.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.
- . الأمم المتحدة (٢٠٠٤)، التقرير السنوي للسكان، نيويورك.
- . الأمم المتحدة (٢٠٠٥)، تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.
- الهادي مصطفى بولقمة، وسعد خليل القزيري (١٩٩٥)، الجماهيرية.. دراسة في الجغرافيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط١، طرابلس.
- أميرة مشهور وعالية المهدي (١٩٩٤)، القطاع غير الرسمي في شياخة معروف.. دراسة استطلاعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة، القاهرة.



- رشود محمد الخريف (٢٠٠٠)، القوى العاملة في المملكة العربية السعودية أبعادها المكانية  
وسماتها الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية، دورية: بحوث جغرافية،  
الجمعية الجغرافية السعودية، العدد (٤١).

- رمزي أحمد الزهراني (٢٠٠٠)، مستويات المعيشة في المملكة العربية السعودية - دراسة في  
الخصائص السكانية . الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد (٢٤١).

- عبد العزيز طريح شرف (١٩٩٥)، جغرافية ليبيا، ط ٣، مركز الإسكندرية للكتاب،  
الإسكندرية.

- عبد العظيم أحمد عبد العظيم (٢٠٠٣)، اتحاد المغرب العربي بين طموحات الإنشاء  
ومعوقات التنمية، ندوة "التنمية البشرية في إفريقيا"، معهد البحوث  
والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مارس ٢٠٠٣

. فتحي محمد أبو عيانة (١٩٨٩)، جغرافية تونس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

- محمد علي بهجت الفاضلي (٢٠٠٠)، الخصائص السكانية كمؤشر للتنمية في تونس، ندوة  
"قضايا التنمية والبيئة في أفريقيا"، معهد البحوث والدراسات الأفريقية،  
جامعة القاهرة، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٠.

. مصطفى الفيلاي (١٩٨٩)، المغرب العربي الكبير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

. مصطفى عبد العزيز مرسي (١٩٨٩)، اتحاد المغرب العربي.. دراسة للعوامل المهيئة للتجمع  
الإقليمي، دورية: التعاون (السعودية)، ١٤٤، يونيو ١٩٨٩.

. منظمة العمل العربية (١٩٨٩)، العمالة في القطاع غير المنظم وإشكالية العمالة الهامشية في  
الدول العربية.

- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (٢٠٠٤)، التمثيل التجاري، إدارة الدول والمنظمات  
الإفريقية، مذكرة بشأن العمالة في دول اتحاد المغرب العربي، القاهرة.

#### ثانيا . المصادر والمراجع الإنجليزية والفرنسية:

- Assaad , R. and Rouchdy M., (١٩٩٨) "Poverty and poverty alleviation strategies in Egypt , ford foundation , January.
- U.N., (١٩٦٢) Demographic Aspects of Manpower, Report ١ Population Studies, No.٣٣, New York.
- UNDP (United Nation Development Program), (٢٠٠٦) Le Report Mindial Sur le Développement Humain élaboré par
- Witheric , M., E.,(١٩٩٩) " Population Geography " Longman , London.